

في مثل هذا التركيب نسبة العلامت عضد الملة والدي في
 الفوائد الغياشية وشرح المختصر في الامام عبد القاهر وذكر العلامة
 الشفتار الى ان ليس قولك لعبد القاهر ولا لغيره من العلماء البيا
 لكنه ليس بعينه كعلامه وما ذكره في البحث من دفع بانه لو قصد
 تشبيه غير الفاعلي بالفاعلي لمضاهاته اياه في التلبس والسند الفعل
 اليه كما هو المشهور لم يكن يجوز في اللغة فضلا عن ان يكون مجازا
 مركبا للتلبس الذي هو عبارة عن مفهوم مركب من غير قصد الى جزاء
 عن الاجزاء اما لو قصد تشبيهه بالتلبس الذي هو عبارة عن مفهوم
 مركب اخر كذا الذي قلنا في النظم الموضوع بالوضع النوعي للمركب الثاني
 في الاول فالخلاف في التشبيه اشياء بانثيا واحدا قد تضامت
 وتلاصقت حتى عادت شيئا واحدا وحين يكون مثل قولنا الى اراك
 تقدم رجلا وتؤخر اخر ولا يلزم من تشبيهه بهذا الاعتبار
 بالقول المذكور كون قول المذكور مستهدفا في التلبس غير الفاعلي فلا
 يتجه ما ذكره بقوله ولا شبهة ان نحو اراك تقدم الخ غير
 مستهدف في التلبس غير الفاعلي وما يؤيد ما ذكرنا من نقله ان قال ذلك

ذلك المحقق ان لم يقل به احد لكنه ليس بعينه فانه يشبه الى ان توحيده
 للمركب المبدأ كونه غير ما هو المشهور نحو اراك تقدم رجلا وتؤخر
 اخر ظاهر وتؤخر رجلا اخر ولا يحصل له بل اخر صدق تارة
 اي اراك تقدم رجلا تارة وتؤخر تلك التجان تارة اخرى اي ترد في الاقدام
 او الشجيرة والحوارة على الهم لا تدرى ايها الاخر هكذا المحقق المشال فانه
 التحقيق الوقي الا حلي ولا يذهب عليك ان لا يمكن الحكم على مفهوم
 الجدة كما لا يصح الحكم على مفهوم الفعل والحرف فلا يصح فيه التشبيه الذي
 هو مبني الاستعارة بل لا بد له من التشبيه فيها ويشير التشبيه منه الى التشبيه
 في مفهوم ذلك المركب كما يظهر التشبيه في مضمون الجملة والهيئة المنزوعة
 منها فيكون الاستعارة فيها ايضا بتهيئة وقد خلا من الايجاء الميكلام القوم
 وما يتخلج في الصدر ولا تجده في صدر بعد الصدر ان قوله الى اراك تقدم
 رجلا وتؤخر اخر وسبب عن التردد في احتمال ان يكون التجوز باعتبار التحقيق
 الجازم لسبب في المجموع من غير تصرف في الاجزاء كاستعارة المقدم الثاني في
 تحقيق معنى الاستعارة بالكناية انفق كلمة القوم بالتشبيه
 الظاهر على القوم ان لا بد للاتفاق من فاعل متعدد الا ان يقال قصد